

السياسة الخارجية الجزائرية بين تهديدات دول الجوار ومتطلبات التكيف

تاريخ الاستقبال: 2018/05/10

تاريخ القبول: 2018/06/21

أ. عبد الرؤوف بن الشيهب ، أ.د عبد الكريم كيبش ، جامعة صالح بوينيدر قسنطينة 3-

الملخص:

تهدف الورقة البحثية الراهنة لدراسة وتحليل السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول الجوار في ظل المتغيرات الإقليمية التي تشهدها المنطقة بداية بموجة التحول الديمقراطي في تونس وليبيا وسوريا واليمن وغيرها، وصولاً إلى التحديات التي تفرزها البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي من هجرة غير الشرعية وجريمة منظمة وتزايد الجماعات الإرهابية ومالها من آثار على الأمن القومي الجزائري.

وتركيزنا سيكون منصب على مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية المعمول بها حالياً، التي حظيت باهتمام الباحثين والدارسين المحليين والدوليين المختصين بشأن الإفريقي والعربي وكل ما يرتبط بالدراسات الأمنية، طُرحت العديد من التساؤلات حول مدى جدوى استمرار تمسك الجزائر بمبادئها، في حين يرى آخرون ضرورة تعديلها وتغييرها لتصبح أكثر براغماتية لتتماشى مع معطيات المرحلة والألفية الثالثة فالظروف التي صيغت فيها المبادئ المعمول بها حالياً والمرسخة دستوريا عقب الاستقلال، تختلف كثيراً عن الظروف الحالية، فالحرب الباردة انتهت وطبيعة الأخطار والتهديدات تغيرت وتعددت، وبالتالي وجب إعادة صياغة هذه المبادئ من جديد.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، التهديدات الأمنية، دول الجوار.

Abstract :

This research paper aims for studying the Algerian Foreign Policy towards neighboring countries after the wave of democratic transformation which has infested many arab ruling regimes starting from Tunisia, Libya, Syria and many others.

This transversal democratic process, results varied from one country to another. It has won the attention of local and international researchers and scholars whom are interested in the Arab-African matter and anything has a relation to democracy.

Several questions were raised about the feasibility of Algeria's continued adherence to its principles. While others consider it necessary to modify and change them in order to become more pragmatic so as to match with Third Millennium procedure data because The circumstance in which the constitutionally adopted principles were formulated are very different from the current circumstances since The cold war was over and the nature of dangers has changed and multiplied.

Keywords: foreign policy, foreign policy principles, security threats.

مقدمة :

شكلت الاحتجاجات التي عرفتها العديد من الدول العربية بصيص أمل للكثير من المواطنين لبناء نظام ديمقراطي يراعي مطالبهم وطموحاتهم كإصلاح النظام السياسي وفتح إعطاء مزيد من الحرية في بداية الأمر، لتتطور المطالب الشعبية نحو تحقيق مكاسب اجتماعية واقتصادية، والأهم هو تحقيق ديمقراطية تشاركية والتخلص من الأنظمة الفاسدة وغير الديمقراطية التي حكمت تلك الدول منذ عقود، وانطلقت هذه الاحتجاجات بداية من تونس لتنتشر في باقي الدول العربي إلى أن هذه العملية التحولية وهذه الاحتجاجات التي نجت في إسقاط بعض الأنظمة في دول الجوار ولا تزال تسعى لإسقاط أخرى في منطقة الشرق الأوسط كما هو الحال سوريا وانعدام الاستقرار في اليمن و تداعيات فشل الدولة في ليبيا، نجم عنها تداعيات إستراتيجية مست أمن دول الجوار الإقليمي، والجزائر وبحكم موقعها الجغرافي وحجم مساحتها الهائلة كانت ولا زالت من بين الدول التي تأثرت بهذه التهديدات الأمنية القادمة من دول الجوار وعملت من خلال سياستها الخارجية على درء هذه التهديدات ومواجهتها خاصة في ظل التنافس الدولي في المنطقة والتدخلات الخارجية في بعض الأزمات على غرار الأزمة الليبية وما انجر عنه من تهريب سلاح إلى دول الساحل الإفريقي.

واختلف الباحثون والدارسون المهتمون بالشأن الخارجي الجزائري حول مدى نجاعة وجدوى استمرارها في التمسك بالمبادئ التي تشكل الخطوط الأساسية لتحرك الجزائر في الساحة الدولية، ويؤكدون على ضرورة إعادة النظر فيها وتغييرها حتى تتماشى والمستجدات الدولية والإقليمية الراهنة، ولعب دور إقليمي يعكس حجمها وإمكاناتها بالشكل اللازم، وعدم إفساح المجال لتوافد المزيد من الأطراف والقوى الإقليمية التي تحاول إيجاد موطئ قدم لها في المنطقة والاستفادة من انعدام الاستقرار لتحقيق مختلف مصالحها، الأمر الذي من شأنه أن يحول منطقة جوار الجزائر وبالأخص منطقة الساحل إلى نسخة عن منطقة الشرق الأوسط.

في هذا الإطار سنعمل على معالجة موضوع الدراسة من خلال محاولة الإجابة على الإشكالية التالية: كيف يمكن الحديث عن سياسة خارجية جزائرية ناجعة اتجاه التحولات الأمنية والإستراتيجية الراهنة لدول الجوار ومنطقة الساحل الإفريقي في ظل التقيد بالمبادئ الخارجية المنصوص عليها دستوريا؟

إذ أن ما يحدث في وقت الراهن يدفع بالكثير من الباحثين المهتمين بالشأن الخارجي الجزائري إلى ضرورة مراجعة مبادئها أو إعادة تعديلها بما يتماشى ومتطلبات المرحلة.

لذلك نسعى من خلال تحليلنا لمبادئ السياسة الخارجية التي يتضمنها الدستور الجزائري، التعرف على مختلف التهديدات الأمنية التي تمس الأمن القومي الجزائري، والتي من شأنها أن تعزز أكثر الطرح الثاني الذي ينادي بوجوب إعادة النظر في المبادئ المعتمدة في السياسة الخارجية الجزائرية، حيث سنتطرق في بادئ الأمر إلى: السياسة الخارجية كمفهوم والمقصود بالسياسة الخارجية وأهم الأطر النظرية المفسرة لها، ثم ننتقل إلى المبادئ التقليدية في السياسة الخارجية الجزائرية بكل ما تحتويه من مزايا وعيوب تجعلها تحد من قدرة الدولة الجزائرية على تعظيم مكاسبها ومصالحها في دول الجوار الإقليمي، بعد ذلك نتطرق إلى المبادئ الجديدة في السياسة الخارجية الجزائرية التي يمكن اعتمادها في إطار سعي الجزائر أيضا لتحقيق مكاسب أكبر ولعب دور يعكس حجمها الحقيقي بعيدا عن القيود التي تفرضها المبادئ المعتمدة دستوريا.

أولاً: السياسة الخارجية الجزائرية: دراسة نظرية ابستمولوجية:

يعاني مفهوم السياسة الخارجية، كغيره من المفاهيم المطروحة في حقل العلوم السياسية، من عدم وجود تعريف محدد ومتفق عليه من طرف الباحثين والمتخصصين في علم السياسة بشكل عام وحقل العلاقات الدولية بشكل خاص. إذ تعددت تعريفاته بتعدد الباحثين الذين تعرضوا لدراسة ظاهرة السياسة الخارجية (مصباح زايد عبيد الله، 1994، ص 08). فمن الصعب الحديث عن تعريف توفيقى موحد لمفهوم السياسة الخارجية، وذلك بسبب تعقد هذه الظاهرة وتشابك أبعادها، وتغير توجهاتها تبعاً للظروف المتاحة، بغية تحقيق الأهداف المرسومة (عبد الرحمن يوسف بن حارب، 1990، ص 19).

يعرفها "جيمس روزتو" "Rosenau James" على أنها مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلزم باتخاذها الحكومات، إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية، أو لتغيير الجوانب المرغوبة (سليم محمد السيد، 1998، ص 11). وحسب "والتر تيجان" "Waltertijan" "فالسياسة الخارجية هي العمل على إيجاد التوازن بين الالتزام الخارجي لدولة ما، والقوة التي تلزم لتنفيذ هذا الالتزام" (عبد الرحمن يوسف بن حارب، 1990، ص 20)، ويقول "كريستوفر هيل" "christopherhill" أن السياسة الخارجية تعبر عن مجموعة من العلاقات الرسمية الخارجية التي تقوم بها فواعل مستقلة في العلاقات الدولية (Steve, 2008, p02, Smith, Amelia Hadfield, Tim Dunne).

مما سبق يمكننا القول أن السياسة الخارجية هي "مجموعة التصرفات والأفعال والعمليات المبنية وفق مرتكزات داخلية وخارجية التي تقوم بها الدولة في مجالها الخارجي لتحقيق أهدافها ومصالحها الخارجية".

نظراً لما تتميز به السياسة الخارجية من تعقيدات وتشابك، توجد عدة متغيرات تؤثر بشكل أو بآخر في صنع القرارات المتعلقة بها، وما تتميز به البيئة الدولية من ديناميكية وتغير مستمرين، وفي سياق فهم وتفسير السياسة الخارجية للجزائر يمكن إسقاط نظريات العلاقات الدولية والتي تفسر سلوك الدولة في النظام الدولي وفقاً لما تواجهه من تهديدات، وينطلق تحليلنا وفقاً للنظرية الواقعية الجديدة في شقها الدفاعي - الواقعية البنوية - (تيم دان، ميليا كوركسي، ستيف سميث، ترجمة ديماء الخضراء، 2016، ص 213)، وكذلك من خلال نظرية الدور (teven J Campball, 1999. P.1).

حيث تنطلق الواقعية الجديدة أو ما يعرف بالواقعية البنوية لـ "كينت وولتز" "Kenneth Waltz" من معطى أن طبيعة النظام الدولي الفوضوية ويرجع ذلك لغياب سلطة مركزية عليا تنظم وتضبط العلاقات بين الدول، هذه الأخيرة التي تسعى إلى تحقيق أكبر قدر من الأمن الذي يمثل المصلحة العليا لأي دولة من أجل الحفاظ على الاستقلال والسيادة ضد أي تهديد خارجي (جون بيليس، وستيفن سميث، 2004، ص 418).

أما "نظرية الدور" "Role Theory" فتنتطلق من فكرة أن السلوك الخارجي للدولة يتحدد بناءً على إمكانياتها الداخلية والتي يمكن حصرها في الإمكانيات المادية المتعلقة بالبيئة غير البشرية كالموقع الجغرافي، والإمكانيات الاقتصادية والتقدم التكنولوجي وغيرها، بالإضافة إلى الإمكانيات غير المادية المتعلقة بالإنسان والمجتمع كالثقافة السياسية والمعتقدات، أما المتغيرات السيكلوجية النفسية فهي تتعلق بنفسية وإدراك صانع القرار.

ثانيا: منطلقات السياسة الخارجية الجزائرية:

تنطلق السياسة الخارجية الجزائرية في معالجتها لبعض القضايا الدولية والإقليمية من خلال مجموعة من المبادئ التقليدية والمنصوص عليها دستوريا وتمثل في ما يلي:

- **تحقيق الاستقلال الوطني:** حيث نصت المادة 91 من الدستور الجزائري لعام 1976، على أنه "لا يجوز البتة، التنازل عن أي جزء من التراب الوطني." (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976) يشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، في كفاحها من أجل تحريرها السياسي والاقتصادي، من أجل حقها في تقرير المصير والاستقلال، بعدا أساسيا للسياسة الوطنية.

ويتجسد هذا من خلال الدفاع على السيادة الكاملة والوحدة التامة الإقليمية وعدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار، وتمت المطالبة بهذه المبادئ أثناء حرب التحرير الوطني عن طريق إصرار حزب جبهة التحرير الوطني على تحرير التراب الجزائري بأكمله، ورفض أي تقسيم أو تجزئة له، وانتهى الأمر بتبني القاعدة القانونية الداعية إلى قداسة الحدود الموروثة عن الاستعمار، كما يتجسد الاستقلال الوطني من خلال استقلالية القرار السياسي، ورفض أي تدخل في الشؤون الداخلية، كما كرس هذا المبدأ أيضا من خلال معارك دبلوماسية في المحافل الدولية مستمرة ومتجددة تتمثل في تحقيق الاستقلال الاقتصادي وممارسة السيادة التامة والكاملة على الثروات الطبيعية، والدعم الغير مشروط للشعوب المكافحة في سبيل تحريرها الوطني، وكذلك من خلال المطالبة بإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد.

- **محاربة الاستعمار والإمبريالية:** نصت المادة 92 من الدستور نفسه على ما يلي: يشكل الكفاح ضد الاستعمار، والاستعمار الجديد، والامبريالية، والتمييز العنصري، محورا أساسيا للثورة (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976)، عن طريق المساندة الغير مشروطة للشعوب التي تكافح من أجل الاستقلال، إن هذه المساندة تعد من القواعد الأساسية للنشاط الخارجي، وستستمر في التضامن مع الحركات التحررية والقوى التطورية في العالم، إلى غاية القضاء التام على البقايا الأخيرة للاستعمار، والعنصرية والإمبريالية (خطاب الرئيس هواري بومدين بمناسبة الاحتفال بالذكرى الثانية عشر للثورة الجزائرية).

- **السياسة الخارجية انعكاس للسياسة الداخلية:** أشارت المادة 88 من الدستور إلى أن تحقيق أهداف منظمة الوحدة الأفريقية، وتشجيع الوحدة بين شعوب القارة يشكلان مطلبا تاريخيا ويندرجان كخط دائم في سياسة الثورة الجزائرية.

وقد تم التصريح بهذا المبدأ علانية في النصوص الإيديولوجية لحزب جبهة التحرير الوطني وتم تكريسه في الميثاق الوطني لعام 1976 "إن سياسة الجزائر الخارجية مرآة لسياستها الداخلية، وهي تستهدف أساسا خدمة المصالح العليا للشعب الجزائري وثورته" (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 1985، ص 142)، ويتضح هذا المبدأ جليا من خلال إبداء الجزائر رغبتها في تحقيق العديد من القرارات الداخلية في المجال الخارجي، الإرادة الجزائرية في استرجاع الموارد الطبيعية والحقوق والذات الذي تم في 24 فيفري 1971.

- **المطالبة بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد:** أكدت الجزائر بإصرار وبصورة متكررة على ديمقراطية العلاقات الدولية وبلورة قواعد قانونية دولية تشارك فيها البلدان النامية، "إن خوض المعركة من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد في الوقت الراهن هو

إحدى المهام الأساسية في كفاح الشعوب من أجل استقلالها وتحررها الاقتصادي والاجتماعي، إن الانتصار في هذا الكفاح يتوقف على ممارسة السيادة التامة والكاملة على الثروات الطبيعية.. إنه يلتزم تنظيميا ديمقراطيا للعلاقات الدولية ويفترض توفر إرادة حقيقية في إجراء تغيير عادل على العلاقات بين البلدان وبلدان العالم الثالث" (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 1976، ص 145).

- **تبنى مبدأ عدم الانحياز:** وفاء لمبادئ عدم الانحياز وأهدافه، تناضل الجزائر طبقا للمادة 90 من الدستور من أجل السلم والتعايش السلمي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، نص دستور 1976 على انتماء الجزائر إلى حركة عدم الانحياز يدخل في إطار الرغبة في الحصول على الاستقلال: "إن عدم الانحياز خط سياسي دائم تلتزم به الجزائر وهي سياسة تمثل على المستوى الخارجي، أصدق تعبير عن سياسة الاستقلال الوطني.. تشكل سياسة عدم الانحياز قاعدة صلبة لعمل تضامني تحوضه ضد أي تسلط أجنبي" (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976).

- **ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار:** إذا كانت الجزائر ترى مبدأ التمسك بالحدود الموروثة عن الاستعمار هو استمرار لمبادئ ثورتها، فإنها تجد في ضبط هذه الحدود وترسيمها ضمانا كبرى لتدعيم مبادئ حسن الجوار الإيجابي، ولذلك سعت إلى ترسيم وضبط حدودها مع الدول المجاورة من حدوث أول مشكل حدودي بينها وبين المغرب، أي ما بعد نيل الاستقلال، ووفق اتفاقية إفران 15-06-1969، واتفاقية تلمسان 27-05-1970 ثم معاهدة الرباط 15-06-1972، ثم معالجة مشكل الحدود بين الجزائر والمغرب ثم بعدها التفتت الجزائر إلى كل جيرانها من أجل ترسيم حدودها، فتم التوقيع على اتفاقية مع تونس يوم 06-01-1970، وتم التوقيع على اتفاقية أخرى يوم 19-05-1983، كما تم التوقيع مع موريتانيا في 13-12-1983، ومالي يوم 08-05-1983، ومع النيجر يوم 05-01-1983، أما الحدود الليبية الجزائرية فضبطت بموجب الاتفاق الليبي الفرنسي لسنة 1956*.

كان هذا السعي الحثيث للجزائر لضبط حدودها وتعيينها مع دول الجوار من أجل ضمان الصورة الإيجابية لتطبيق مبادئ حسن الجوار، لأنه بترسيم الحدود مع هذه الدول يتم القضاء على كل أسباب النزاع حولها، بحيث يتحول إلى عامل من عوامل السلم عن طريق إعطاء دفع قوي لاحترام وصيانة وقداسة الحدود وحسب "فايتيل" "Vattel" فإن "أي مساس أو اغتصاب لإقليم الغير يعتبر عدوانا وظلما، ومن أجل تحاشي الوقوع في ذلك والابتعاد على كل مسألة سوء تفاهم، فإنه يجب أن نرسم وبوضوح الحدود الإقليمية"، وبذلك تصبح الحدود منطقة اتصال وتفاعل لتحقيق التعاون من خلالها (محمد قجالي، 1990، ص 302-304).

- **مبدأ التعاون بين الدول المجاورة:** اكتسى هذا المبدأ أهمية كبيرة إلى جانب المبدأ الأول لتفعيل صورة مبادئ حسن الجوار الإيجابي في التصور الجزائري، ويقوم وفقا لهذا التصور على بحث تعاون ثنائي أو جهوي لصالح أطرافه، ويتم بعثه عبر الحدود عن طريق التشاور قصد " تدعيم وتنمية علاقات الجوار بين المجموعات المحلية أو السلطات الإقليمية التابعة لدولتين متجاورتين أو أكثر، ويشمل كذلك إبرام معاهدات واتفاقيات ضرورية لهذا الغرض، وبممارسة التعاون الحدودي في إطار اختصاصات هذه الجماعات أو السلطات الإقليمية كما يحددها القانون الذي يحكم هذا التعاون والقانون الداخلي للدولة"، وتطبيقا لهذا المبدأ وفق هذا التصور فإن الجزائر

* بالرغم من هذه الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لترسيم الحدود مع جيرانها من خلال الاتفاقيات الموقعة إلا أن البعض من هذه الاتفاقيات لم تدخل حيز التنفيذ.

وقعت اتفاقيات الإخاء والتعاون وحسن الجوار مع كل الدول المجاورة ما عدا المغرب مع نهاية الستينات، لكن أبرز مظاهر هذا التعاون كان بين الجزائر وتونس، حيث تركزت جهود البلدين على تنمية الوحدات الصناعية المتواجدة في المناطق الحدودية للبلدين مع إنجاز مشاريع أخرى صناعية في إطار مخطط تنمية هذه المناطق وكانت هذه المشاريع اقتداء بالمشاريع التكاملية للدول الأوربية التي كانت لها نتائج باهرة فيما بعد، "وقد أثمرت جهود التعاون عبر الحدود إنجازات هامة في إطار عمل اللجنة المختلطة الجزائرية التونسية الكبرى ولجنتها الفرعية المكلفة بتنمية المناطق الحدودية، ففي ميدان الطاقة تم إنجاز خط توزيع الغاز الجزائري إلى تونس ومد هذا المشروع ليشمل مستقبلا الجماهيرية الليبية عبر تونس".

في الميدان الصناعي تم إنشاء تسع شركات جزائرية تونسية ذات الاقتصاد المختلط، بحيث ارتفع مستوى الاستثمار المشترك بين البلدين عن طريق هذه المؤسسات المشتركة إلى ما يتجاوز 292 مليون دينار تونسي بطاقة تشغيل إجمالية بحوالي 2200 عامل، وفي الميدان التجاري والمالي تمت عدة إنجازات أهمها إنشاء بنك التعاون للمغرب العربي والإعفاء الجمركي لكل المنتجات الوطنية في الاتجاهين (محمد قجالي، 1990، ص 304-307)، هكذا فإن الاهتمام أكثر بمبدأ التعاون بين الدول المجاورة من شأنه أن يعطي مضمونا إيجابيا لعلاقات حسن الجوار وفق ما تتصوره الجزائر.

- **دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها:** من بين ما جاء في المادة 87 تدرج وحدة الشعوب العربية في وحدة مصير هذه الشعوب، تلتزم الجزائر، كلما تهيأت الظروف الملائمة لقيام وحدة مبنية على تحرير الجماهير الشعبية، لاعتماد صيغ للوحدة أو للإتحاد أو للاندماج، كفيلة بالتلبية الكاملة للمطامح المشروعة والعميقة للشعوب العربية، وحدة الشعوب المغربية المستهدفة صالح الجماهير الشعبية، تتجسد كاختيار أساسي للثورة الجزائرية.

يعتبر الوقوف إلى جانب حركات التحرر قصد تحقيق تقرير المصير لشعوبها عنصرا إضافيا وفق التصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار. بمضمون إيجابي، لأنه لا يوجد هذا العنصر في مبادئ علاقات حسن الجوار التي تتضمنها مواثيق المنظمات الدولية والإقليمية، كما يستمد هذا المبدأ من نضال الجزائر الطويل ضد الاستعمار في سبيل الحصول على حق تقرير مصيرها قبيل وأثناء الثورة التحريرية، وترسخ هذا المبدأ لدى جبهة التحرير الوطني حيث كانت تعتبر حق الشعوب في تقرير مصيرها من المبادئ التي لا يجب التفريط فيها، ولذلك أصبحت الجزائر البلد المتضامن دون شروط مع حركات التحرر (Khalfamameri, 1986, P 16-18)، وتقرر المادة 92 من الباب الأول في الفصل السابع من الدستور الجزائري هذا الحق، حيث جاء فيها ما يلي، "يشكل الكفاح ضد الاستعمار والامبريالية والتمييز العنصري محورا أساسيا للثورة، ويشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها من أجل تحريرها السياسي والاقتصادي، ومن أجل حقها في تقرير المصير والاستقلال بعدا أساسيا للسياسة الوطنية" (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976)، بحيث يرتبط هذا المبدأ في التصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار بنظيرتها لمستقبل المنطقة سياسيا واقتصاديا، وقد مارست هذا مع موريتانيا عندما أراد المغرب احتوائها، كما مارسه مع تونس ضد التحرشات الأجنبية عليها، وهو ما تمارسه اليوم مع الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وذلك لا ينبع من مجرد الوقوف إلى جانب حركات التحرر، وهي صاحبة تجربة عالمية في النضال ضد الاستعمار، لكن واقعة الجوار نفسها أضافت إلى ذلك التزاما أكبر من طرف الجزائر بتأييد الموقف الصحراوي، حيث إذا أردنا المقارنة بين دور الجزائر وحجم تأييدها للقضية الفلسطينية وتأييدها للقضية الصحراوية

لوجدنا أن الالتزام الجزائري في القضية الثانية يعد أكبر، ذلك لأن أي قضية تحرر في العالم إذا لم تكن لها مساندة قوية من الدول المجاورة فإن تلك الحركة قد لا تحقق هدفها في كثير من الأحيان (محمد قجالي، 1990، ص 308-309).

كان مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها الذي يعد شرطا جزائريا لعلاقات حسن الجوار دوره في تحديد مسار العلاقات المغربية، بحيث أن اتفاقية الإخاء بين الجزائر وتونس تضمنت هذا المبدأ في مادتها الأولى لتأكيد الموقف التونسي من قضية الصحراء الغربية، كما اعترفت به موريتانيا بموجب الاتفاق الموقع مع "جبهة البوليزاريو" يوم 05-08-1979، واعترفت به بموجب اتفاقية الإخاء والوفاء الموقعة بين الجزائر وتونس وموريتانيا سنة 1983، وفي نفس السياق كانت الجماهيرية الليبية تعترف بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، أما العلاقات الجزائرية المغربية فإنها شهدت قطيعة دامت 12 سنة، ولم تعد إلى مجراها الطبيعي، إلا بعد الاتفاق على تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير مصيره، وبذلك فإن الجزائر لم تحد عن موقفها المبدئي بضرورة احترام إرادة شعوب المغرب العربي المجاورة لها، وأصبح التصور الجزائري لحسن الجوار يتضمن مبدأ جديدا يتعلق بحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها (محمد قجالي، 1990، ص 309-311).

- مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة: تمنع الجمهورية الجزائرية، وطبقا للمادة 89 ولمواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية، عن اللجوء إلى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها، وتبذل جهدها لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية، كما جاء في المبدأ الأول من ميثاق الأمم المتحدة ضرورة امتناع الدول عن استعمال القوة أو التهديد بها في علاقاتها الدولية، كما جاء في المبدأ الثاني منه ضرورة فض النزاعات الدولية بالوسائل السلمية كالمفاوضات والتحقيق والوساطة والتحكيم والتوفيق والتسوية القضائية من أجل الحفاظ على السلم والأمن.

وفقا للمبدأ الأول فإن كثافة العلاقات التي تربط الدول المجاورة فيما بينها تولد لا شك مشاكل ونزاعات فيما بينها، فعلاقات حسن الجوار لا تعني خلو علاقات الدول المجاورة من المشاكل والنزاعات، ووجودها لا يعني انتهاء علاقات حسن الجوار لكن استعمال القوة لحل هذه المشاكل أول التهديد باستعمالها يعني أن النزاع عميق بين الدولتين المتجاورتين، وأن إرادة الدولتين في حل النزاع سلميا غير موجودة أو على الأقل توجد لطرف واحد فقط، وبالتالي لا يمكن القول أن علاقتهما يحكمها منطق حسن الجوار لأنه يتناقض واستعمال القوة أو التهديد باستعمالها، ولذلك فإن مبدأ الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بها له دور في تجميد النزاعات بين دول الجوار، ويحول دون حدوث صدامات مسلحة فيما بينها، فكلما وجدت علاقات حسن الجوار ثم حدث نزاع بين هذه الدول لم يؤدي إلى استعمال القوة أو التهديد بها، وفقا للمبدأ الثاني فإن بروز أي نزاع بين هذه الدول يوجب الاحتكام إلى الطرق السلمية لتسويته كوساطة والمفاوضات والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، واللجوء إلى المنظمات الدولية والإقليمية (بلقاسم لخلوح، 2004، ص 55) لهذا فإن مبدئي حل النزاعات بين دول الجوار بالطرق السلمية ونبذ استعمال القوة يعد شرطا جوهريا لعلاقات حسن الجوار، وكانت الجزائر حتى قبل أن تصبح دولة في ظل الثورة التحريرية تنبذ استعمال القوة وتدعو إلى التعاون وحل النزاعات بالطرق السلمية سواء في إطار تفاض مباشر أو في إطار المنظمات الإقليمية، أو عند الاقتضاء اللجوء إلى القضاء أو التحكيم أو المنظمات العالمية، ولكي تبقى هذه العلاقات متماسكة في إطار التعاون الجوازي والجهوي، فقد ساهمت السياسة الخارجية الجزائرية عن طريق دبلوماسيتها الحديثة، في حل واحتواء الكثير من النزاعات الدولية (بلقاسم لخلوح، 2004، ص 56).

فقبل استقلال الجزائر أثير مشكل الحدود مع الجار المغربي، اتفق خلاله رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة "فرحات عباس" مع ملك المغرب في ذلك الوقت "الحسن الثاني" على اللجوء إلى الحوار والمفاوضات في إطار روح الإخاء والوحدة المغربية، ومنذ الوهلة الأولى للاستقلال واجهت الجزائر مشكل الحدود مع جيرانها وحاولت حله بالطرق السلمية دون اللجوء إلى القوة، ورغم حدوث صدام مسلح بينها وبين المغرب إلا أنه كان نتاج توغل القوات المغربية في الأراضي الجزائرية، رغم ذلك فإن الجزائر توجهت إلى منظمة الوحدة الإفريقية التي لم تمض شهور على إنشائها لحل المشكل الحدودي مع المغرب وكان ذلك في إطار هذه المنظمة، لأن الجزائر من الدول الإفريقية التي تحبذ الحل في الإطار الإفريقي قصد إقصاء القوى الخارجية من التدخل، ومنع اللجوء إلى القوة ليجنب إلحاق الأضرار بمصالح أطراف النزاع (بلقاسم خلوح، 2004، ص 57).

- **عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة:** نصت المادة 86 على "تبني الجمهورية الجزائرية المبادئ والأهداف التي تتضمنها ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية"، كما أشارت المادة 93 إلى ذلك: "يشكل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، مبدأين أساسيين للسياسة الوطنية" (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976).

يتم ذلك في الإطار الملأئم لهيئة الأمم المتحدة، وكذلك في إطار المنظمات ذات الطابع الإقليمي مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، ويفرض هذا المبدأ على الجزائر تطوير علاقات صداقة مع جميع دول العالم، وذلك بعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمصالح المتوازنة.

كما نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة 7/2 على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول (ميثاق الأمم المتحدة، منشورات الأمم المتحدة، ص 10-11)، وهو ما نصت عليه العديد من ميثاق المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، وتعتبر الجزائر من ضمن الدول الملتزمة والداعمة لمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها، انطلاقاً من أن الدول المجاورة يمكن أن تؤثر وتتأثر بما يجري حولها خصوصاً إذا كانت الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فيها غير متجانسة، ولهذا فإن التقيد بهذا المبدأ يفرض الاحترام المتبادل للأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم المتجاورة وعدم التدخل فيما يجري فيها، وهذا ما يؤسس لعلاقات حسن الجوار، وفي حال الإخلال بذلك فإنه يؤدي إلى دوامة من التزايدات التي لا تنتهي، ويخلق معضلات متشابكة بين التدخل في الشؤون الداخلية وحقوق الدفاع عن النفس (بلقاسم خلوح، 2004، ص 55).

كما ذكرنا فإن السياسة الخارجية الجزائرية تتبنى مبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها، كمنظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية، ومبدأ احترام سيادة الدول المجاورة واستقلالها لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود دعامتين ضامنتين لتحقيقه، الأولى هي الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بها ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول المجاورة، لأن عدم وجود هذه الضمانة يؤدي بالدولة المجاورة إلى صيانة حقها في السيادة والاستقلال من خلال الدفاع الشرعي عن النفس، حيث تقوم بحشد تعزيزات أمنية على الحدود مما يؤدي إلى إثارة شكوك لدى الدولة المجاورة، وبالتالي تخلق حالة من التوتر لا يمكن الحديث في ظلها عن علاقات حسن الجوار، أما الضمانة الثانية فهي الاعتراف بالدولة المجاورة لأن الاعتراف يعني التنازل عن السيطرة والاستيلاء وتهديد كيان الدولة المعترف بها ودون ذلك لا يمكن قيام علاقات حسن جوار (محمد قجالي، 1990، ص 175).

ثالثا: السياسة الخارجية الجزائرية في ظل المستجدات الدولية والإقليمية:

مع بداية الألفية الثالثة وما حملته من ظروف دولية جديدة ومستجدات إقليمية عربية وإفريقية بالإضافة إلى تغلب الدولة الجزائرية وخروجها من العشرية الدموية لفترات التسعينيات من القرن العشرين تبنت الجزائر على غرار المبادئ التقليدية المنصوص عليها دستوريا والمذكورة أعلاه عدة مبادئ جديدة في مواجهة هذه التهديدات والتحديات النابعة من دول الجوار وغيرها وهي كالتالي:

- **مبدأ المعاملة بالمثل:** إن مبدأ المعاملة بالمثل هو قاعدة أقرتها جميع القوانين الدولية التي تحكم العلاقات الدبلوماسية بين الدول، بمعنى أن هذه السياسة بدت متأخرة إلى حد كبير بمواقف الدول العربية اتجاه الأزمة السياسية والأمنية في الجزائر، والتي اتسمت بالتجاهل غير المبرر لها، فلم تكن الجهود موجودة بالمطلق في التعامل معها رغم الخطابات التضامنية التي كانت، ولذا فإن مبدأ المعاملة بالمثل كان من المبادئ الأساسية الحاكمة لتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الأزمات العربية، فقد عرفت بعض الدول العربية أزمات داخلية حادة خلال فترة حكم الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" ومع ذلك فقد تم التعامل معها بمنطق التجاهل الذي تعاملت به هذه الدول مع الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر في فترة التسعينيات.

وإن كان هذا المبدأ في حد ذاته محل جدال عميق بين السياسيين والخبراء في مجال السياسة الخارجية الجزائرية، إذ هناك وجهة نظر أخرى ترى بأن التاريخ العريق للدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات قد صنفت موقف الجزائر اتجاه الأزمات التي تعيشها كثير من البلدان العربية في الآونة الأخيرة نتيجة ما يعرف بالربيع العربي هو نوع من الحياد السلبي، مقارنة مع دول صغيرة، وبالتالي فإن صانع السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الأزمات الداخلية العربية، كان يبين التعامل بمنطق التجاهل الذي عاملوه به الأزمة الداخلية الجزائرية، ومثال على ذلك ما أعلن عنه وزير الداخلية السابق "يزيد زرهوني" أن: "بلاده ستطبق مبدأ المعاملة بالمثل بحق الأمريكيين والفرنسيين، إذا اقتضت الضرورة ذلك بعد إدراج المسافرين الجزائريين في القائمة السوداء التي تشدد من خلالها إجراءات الدخول والخروج".

- **مبدأ تجنب المخاطرة:** وهذا المبدأ أيضا له علاقة بتأثيرات الفترة التسعينيات السابقة والتي اتسمت بالتهيار الأمني وأزمة سياسية ودستورية حادة، وهذا المبدأ يفهم من حيث أن المواقف السياسية الصريحة والتضامنية فعليا، والتي أبدتها الجزائر اتجاه غياب العدالة الدولية في التعامل الدولي مع بعض الدول العربية، قد وضعها في موقف استهداف من القوى الكبرى المستولة عن هذا الوضع، وتظهر في هذا السياق تلك المقارنة الصريحة بين موقف الجزائر من التعامل الدولي مع العراق خلال عملية عاصفة الصحراء سنة 1991، والغزو الأمريكي للعراق بغطاء دولي قصد وقف دعم العراق للإرهاب والقاعدة المتهم الأول حسب الرواية الرسمية الأمريكية فيما يعرف بأحداث 11 سبتمبر 2001.

فالموقف الجزائري من الحرب الثانية كان أقل حدة من الموقف في الحرب الأولى، حيث كانت الجزائر من الدول العربية القليلة التي عزفت عن مجارة الحملة العسكرية الدولية لإخراج القوات العراقية من الكويت فإن ذلك قد وضعها في موضع الاستهداف تحملت جزئا من تبعاته في الأزمة الأمنية التي عرفت الجزائر فيما بعد، ومع تطور الأحداث فهم أن الموقف الجزائري لم يكن معترفا به عربيا رغم أنه كان تطبيقا فعليا لمبدأ التضامن العربي.

بالتالي فإن مبدأ تجنب المخاطرة قد صار إحدى المبادئ الرئيسية الحاكمة للسياسة الخارجية للرئيس بوتفليقة اتجاه الدول العربية، والتي قد تؤدي إلى الاصطدام مع الدول الكبرى دون أي رهان حقيقي بقدر ما سيتم تجاهل ذلك عربيا باعتبار الإجماع العربي على التطبيق الوهمي لمبدأ التضامن العربي، فلم يعد هناك أي مبرر أو داعي بالنسبة للجزائر من أجل المخاطرة بمواقف سياسية لن تجد أي تقدير عربي بقدر ما يقابل بتجاهل وتحمل العواقب منفردة، ورغم الحرب الأمريكية على العراق لسنة 2003، لم تكن تحمل أي شرعية دولية مقارنة بذلك السجل القانوني والمعياري الطويل حول حرب 1991، ومع ذلك فإن الموقف الجزائري التزم بصورة مطلقة مبدأ تجنب المخاطرة تجنباً لأي تداعيات مكررة تظهر في الفترة غير المناسبة، أي تلك التي بدأت الجزائر فيها تكسر عزلتها الدولية واندجمت في مسار الانفتاح على العالم الخارجي حيث كان مطلوباً في الجزائر إطلاق العنان لهذا المسار تداركاً للتأخير الذي عرفته الجزائر عن الوضع الدولي والذي يجد سمته الأساسية في ظاهرة العولمة ومضامينها المتعددة (حسين بلخيرات، 2010، ص 1-6).

- مبدأ رفض سياسة المحاور: فالوضع العربي اتسم وتحديداً منذ الحرب الأمريكية على العراق بارتسام سياسة المحاور في الوضع الاستراتيجي العام بين ما يسمى بمحور الاعتدال ومحور المقاومة، وبغض النظر عن فاعلية كلا التوجهين، والتي تعود تقديرات السياسيين لصناعة السياسة الخارجية في كل دولة عربية، فإن الجزائر رفضت الاندماج بسياسة المحاور لعدة اعتبارات إستراتيجية ومنها، أن هذه السياسة تعني إجماعاً عربية على التعامل بمنطق المصلحة لقطرية والتي قدرت دول معينة الرهان على التناهي مع التوجهات الأمريكية في المنطقة، في حين ارتأت دول أخرى كانت محل استهداف أمريكي، أن خيار المقاومة بأشكاله المتعددة هو الخيار الأنسب للتعامل مع التوجهات الأمريكية الجديدة والقائمة على التدخل العسكري المباشر تطبيقاً لإستراتيجية الفوضى الخلاقة.

ولذا فإن منطق المصلحة القطرية ذاته يفرض على السياسة الخارجية الجزائرية التعامل بمبدأ رفض سياسة المحاور، وعدم الاندماج معها ومع التوجهات الأمريكية كان سيقضي على تلك الصورة التاريخية للثورة الجزائرية المناهضة للاستعمار بأشكاله، والجزائر كانت في موضع الاستهداف في الإستراتيجية الأمريكية وبالتالي كان مفهوماً أن لا تسلك الجزائر سلوكاً مطابقاً للدول التي ارتأت أن تكون مصالحها خلق محور مقاومة، ثم أن التغييب المتعمد لمبدأ التضامن العربي وهو حال الدول العربية في تعاملها مع الأزمة الجزائرية، ومع جميع الأزمات التي لا تجد فيها مصلحة قطرية مباشرة يعني أن بناء خيارات السياسة الخارجية الجزائرية قياساً إلى هذا المبدأ الذي من نتائجه المباشرة وبصورة طبيعية الاندماج في سياسة المحاور لا يعدو إلا أن يكون نوعاً من أنواع المغامرة، مادام أن حال الدول العربية في مجملها حددت خيارها في إتباع هذه السياسة أي سياسة المحاور، على أساس مصالحها القومية منفردة، وليس على أساس المصلحة العربية المشتركة، ومع تراجع المشروع الإستراتيجي الأمريكي والذي صاحبه تراجع نسبي في الانقسام العربي ظهر أن الموقف الجزائري في رفض سياسة المحاور، كان مبني على تقدير سياسي حكيم ولم ترافقه أي تداعيات سلبية على الوضع السياسي الجزائري داخلياً وخارجياً.

- مبدأ رفض الزعامة المصلحية: وهذا المبدأ في التعامل كان موجهها بصورة مباشرة لجمهورية مصر العربية، والحقيقة أن تلك الزعامة المصرية التي أريد لها أن تتكرس في النظام الإقليمي العربي لم تفسر في سياسة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في شقها الخارجي إلا باعتبارها زعامة مصلحية تهتم بتبرير الخيارات المصرية في سياستها الخارجية اتجاه القضايا العربية والتي تبنى على أساس المصلحة المصرية المباشرة والحصرية باعتبارها مصلحة عربية مشتركة. بمعنى أن السياسة الخارجية المصرية صار لها أدوار وظيفية في

المشروع الأمريكي المناقض طبعا لأي جهود عربية وحدوية. بمعنى أن الزعامة المصرية في النظام الإقليمي العربي لم تعد قائمة على أسس سليمة في حين أنه تم التمسك بهذا المبدأ في الخطاب الرسمي المصري كمحاولة للحفاظ على صورة تاريخية لجمهورية مصر العربية لم تعد تقنع أحدا بقدر ما قدر لها أن تكون زعامة مصلحة تهتم بالالتزام بوظيفة أساسية هي إقناع الدول العربية بالتوجهات الأمريكية تحت غطاء الزعامة العربية وعدم المزايدة على دور مصر التاريخي مع أن هناك تناقضا فاضحا في توجهات السياسة الخارجية المصرية يفسر هذا، فكيف أن الشعار الرسمي الراهن للسياسة الخارجية المصرية هو مصر أولا ومصر أخيرا في ذات الوقت الذي يجب فيه على الدول العربية الأخرى أن تبقى مؤمنة بالزعامة المصرية للعالم العربي (حسين بلخيرات، 2010، ص 1-6).

والموقف الجزائري كان جريئا في التصدي للتوجهات المصرية المتناقضة، بداية بالمطالبة بضرورة التداول على منصب الأمين العام للدول العربية والذي ترى مصر أنها تستحق احتكاره تماشيا مع منطق الزعامة المصرية للعالم العربي، كما كان للجزائر وقفات مهم في فضح الزعامة المصرية المصلحية للعالم العربي في أكثر من مناسبة لأنه ليس من مصلحة العمل العربي المشترك الاقتناع بزعامة مصرية تسيروها مصلحة قطرية ضيقة.

نفس الأمر ينطبق على محاولة المملكة العربية السعودية جر الجزائر إضافة إلى عدة دول إسلامية أخرى إلى محارة جماعة الحوثي* في اليمن تحت مسمى عاصفة الحزم** بعد تثر عملية التحول الديمقراطي في إطار ما يعرف بالربيع العربي حيث صرح وزير الخارجية آن ذاك "رمضان لعمامرة" في إطار مؤتمر صحفي على هامش القمة العربية لوزراء الخارجية المنعقدة في شرم الشيخ بمصر أن "الجزائر لديها موقف سياسي وهو أن جيشها يحارب داخل أراضيها فقط" (ياسين بودهان، 2018).

- تكريس مبدأ البراغماتية: فإذا كان مبدأ التضامن العربي لم يعد له الحد الأدنى من الوجود في العلاقات العربية البينية، وإذا كانت المصلحة الوطنية وليس المصلحة العربية المشتركة هي الحاكم في التعامل بين الدول العربية، فإن علاقات الدول العربية فيما بينها كما تراه سياسة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة اتجاه العالم العربي يجب أن تكون قائمة على نزعة براغماتية، تقضي بعض من الكاسب الوطنية في علاقات هذه الدول فيما بينها وتحديد ما تعلق بالجانب الاقتصادي، ولذا فإن أحد الجوانب الأساسية في سياسة الرئيس بوتفليقة هي التركيز على الاستثمارات العربية في علاقات الدول العربية بعضها ببعض، وقد عرفت الجزائر خلال هذه الفترة جلب العديد من الاستثمارات العربية في عدت مجالات كالاتصالات مثلا نجمة التي أصبح اسمها حاليا (ooridoo) شركة جيزي (djezey)، كما كان لها أيضا وقد كانت هذه الجهود الاستثمارية ناجحة وأصبحت نموذجا للعمل العربي المشترك يتسم بالطابع البراغماتي، ويشكل أساسا قويا للعمل العربي المشترك، كما يشكل بديلا للخطاب التضامني الوحدوي العربي الذي لم تعد له أي أهمية في أي جهود وحدوية عربية، نتيجة التحولات الإستراتيجية الكبرى الحاصلة عربيا وعالميا، وتماشيا مع ذلك فقط ارتأت سياسة الرئيس

*الحوثي هم جماعة دينية شيعية تقوم على ولاية الإمام وتتبع الطريقة الأثنى عشرية على غرار النموذج الإيراني. للمزيد أنظر: بوعلام غشي، من هم الحوثيون وما هي مطالبهم؟، على الرابط: <http://www.france24.com/ar/20140902>، تاريخ الاطلاع: 01-05-2018.

** عاصفة الحزم، هي عملية عسكرية شنتها القوات العسكرية السعودية ضد جماعة الحوثيين، وجماعة علي عبد الله صالح والقوات الموالية له، وشاركة فيها عشر دول وكانت بداية هذه العمليات يوم 26 مارس 2015. للمزيد أنظر: "عاصفة الحزم" .. الدول المشاركة والداعمة وحجم القوات، -/26/3/2015 <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2015/3/26>، تاريخ الاطلاع: 01-05-2018.

عبد العزيز بوتفليقة اتجاه العالم العربي أن تكون قائمة على هذا الأساس باعتباره المدخل المناسب للمصلح العربية المشتركة (حسين بلخيرات، 2010، ص 1-6).

الخاتمة:

إن جوهر دراسة السياسة الخارجية الجزائرية بين التمسك بالمبادئ الدستورية ومحاولات العمل وفق مبادئ جديدة للسياسة الخارجية، هو تحقيق أكبر قدر ممكن من المصلحة والمنفعة للدولة الجزائرية بأقل التكاليف، إذ أن الظروف الحالية التي تمر بها الجزائر على المستوى الداخلي من تراجع عائدات المحروقات وتآكل احتياطي الصرف الذي تم ادخاره خلال فترة 2001-2014، يجعلنا أمام حتمية تغيير أساليب المعاملة مع دول الجوار والدول العربية بتعظيم المنفعة الذاتية ومراجعة سياسة إلغاء الديون والمنح بدون مقابل واضح وبرامقي مضمون.

على الصعيد الخارجي إن في فتح المجال أمام الجيش الجزائري لإجراء عمليات خارج الحدود في إطار ما يعرف بالحرب الاستباقية من شأنه أن يضمن عملية الرصد والتتبع دون المبادرة الفعلية المتبعة حاليا، كون الدستور يمنع الجيش من المحاربة خارج حدود الوطن الأمر الذي يسمح للجماعات الإرهابية المتطرفة الاستفادة من هذا الوضع خصوصا وأن أغلب دول الجوار تعاني من عجز وقصور عسكري يعرقل تمشيها لحدودها، فعلى سبيل المثال تعاني ليبيا من انقسام داخلي ووجود عدة جيوش ومليشيات تسيطر كل منها على منطقة معينة، دون أن ننسى تهريب السلاح من ليبيا إلى شمال مالي مروراً بالنيجر ومحاولة انفصال إقليم شمالي مالي عن دولة مالي في أزمة 2011.

من جهة أخرى نجد أن الوضع الاقتصادي في تونس غير مستقر نوعاً ما رغم أن عملية التحول الديمقراطي بسلاسة عقب إسقاط نظام "زين العابدين بن علي"، الأمر الذي من شأنه تشجيع استقطاب مزيد من الشباب للالتحاق بالجماعات الإرهابية، التي تستثمر في هكذا بيئات اجتماعية تعاني من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، مما يشكل تهديداً إضافياً للأمن الجزائري الأمر الذي اتضح مع اعتداءات الإرهابية على القوى الأمنية التونسية في جبال الشعاني المخاضية للحدود الجزائرية التونسية، كما أن الوضع في الحدود الغربية لا يزال جامد بحكم استمرار غلق الحدود بين الجزائر والمغرب منذ أكثر من 20 سنة الاختلاف حول قضية الصحراء الغربية، رغم دعوة المغرب للجزائر لفتحها إلى أن الجزائر تتمسك بالعلق وفق مبرر خطر المخدرات وتهريبها، كما لا ننسى أطماع القوى الكبرى في المنطقة ففرنسى تتواجد في منطقة الساحل ولعل التدخل تحت مظلة أممية في أزمة مالي الأخيرة يثبت ذلك وكذلك السعي الحثيث الولايات المتحدة الأمريكية لإيجاد موطن قدم لها في الصحراء الكبرى والساحل الإفريقي من خلال إنشاء قاعدة أفريكوم يثبت رغبتها في لعب دور أكبر في المنطقة على غرار دورها في الشرق الأوسط والاستفادة أكثر اقتصادياً وسياسياً من أي فراغ يمكنه ملئه في المنطقة على حساب الجزائر.

كل هذا يجعلنا نقر أنه من الضروري إجراء تحديث على المبادئ التي تحكم وتوجه السياسة الخارجية الجزائرية، يجعلها أكثر مرونة ومواكبة مع التطورات الحديثة للألفية الثالثة، انطلاقاً من قاعدة أن لكن.

المراجع:

1. بلقاسم لحلو، (2004). دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة، رسالة ماجستير في القانون الجنائي الدولي، دراسة غير منشورة، جامعة البليدة، الجزائر.
2. تيم دان، ميليا كوركي، ستيف سميث، ترجمة ديم الخضر، (2016). نظريات العلاقات الدولية التخصص والتفرع، ط1، الدوحة، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.
3. الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (1985). الميثاق الوطني 1976، جبهة التحرير الوطني، المؤسسة الجزائرية للطباعة والنشر، 1985.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976.
5. جون بيليس، وستيفن سميث، (2004). عولمة السياسة العالمية، ط1، دبي، الإمارات العربية المتحدة، مركز ترجمة الخليج للأبحاث.
6. حسين بلخيرات، السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه العالم العربي: المحددات والرهانات، من الموقع الإلكتروني: <http://houcinebelkhirat.maktoobblog.com> ، 2010/09/22.
7. بوعلام غشي، (2018-05-01). من هم الحوثيون وما هي مطالبهم؟، على الرابط: <http://www.france24.com/ar/20140902>.
8. خطاب الرئيس هواري بومدين بمناسبة الاحتفال بالذكرى الثانية عشر للثورة الجزائرية.
9. سليم محمد السيد، (1998) تحليل السياسة الخارجية. ط2، القاهرة، مصر، مكتبة النهضة المصرية.
10. الجزيرة نت، (2018-05-01). عاصفة الحزم، هي عملية عسكرية شنتها القوات العسكرية السعودية ضد جماعة الحوثيين، وجماعة علي عبد الله صالح والقوات الموالية له، وشاركة فيها عشر دول وكانت بداية هذه العمليات يوم 26 مارس 2015. للمزيد أنظر: "عاصفة الحزم" .. الدول المشاركة والداعمة وحجم القوات، <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2015/3/26/>.
11. عبد الرحمن يوسف بن حارب، (1990). السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، القاهرة، مصر، المكتب الجامعي الحديث.
12. محمد قجالي، (1990). ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية - التونسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر.
13. مصباح زايد عبيد الله، (1994). السياسة الخارجية، ليبيا، منشورات فاليوتا.
14. ميثاق الأمم المتحدة، منشورات الأمم المتحدة.
15. ياسين بودهان، (2018-05-01). الجزائر وعاصفة الحزم.. رفض رسمي وانقسام حزبي، <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2015/3/27>.
16. Khalfamameri, (1986). « pèlerinage aux source de la politique extérieure de l'Algérie », Revue algérienne des internationales 04.
17. Steve Smith, (2008). Amelia Hadfield, Tim Dunne, Foreign policy : Theories, Actors, cases, 1st pub, Oxford University press, New York,.
18. teven J Campball, (1999). " Role Theory, Foreign Policy Advisors, And U.S Foreign Policy making" (USA : Departement in International Studies of Southern California, International studies Association, February.

